

قدرة معايير القبول الجامعي على التنبؤ بالمعدل التراكمي لطلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د. عز الدين عبدالله النعيمي¹

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن القدرة التنبؤية لكل من معدل الثانوية العامة والاختبار التحصيلي واختبار القدرات العامة في التنبؤ بالمعدل التراكمي الجامعي لخريجي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. تكونت عينة الدراسة من 3527 طالباً وطالبة. وللإجابة عن أسئلة الدراسة استخدم تحليل الانحدار المتعدد ومعامل ارتباط بيرسون. أشارت النتائج إلى أن الاختبار التحصيلي كان الأكثر تنبؤاً عند عينة الدراسة الكلية، حيث فسر ما نسبته 23% من التباين الكلي لمعدلات الطلبة التراكمية، وبالنسبة لكليات الجامعة، كان معدل الثانوية العامة الأكثر تنبؤاً للكليات الشرعية، حيث فسر ما نسبته 24% من التباين الكلي، و كان الاختبار التحصيلي الأكثر تنبؤاً لكل من كليات العلوم الطبيعية وكليات العلوم الإنسانية، حيث فسر ما نسبته 12.5% و 30% على الترتيب، في حين أن إسهام اختبار القدرات العامة كان معدوماً عند الكليات الثلاث. وأشارت النتائج إلى أن الاختبار التحصيلي كان الأكثر إسهاماً في التنبؤ بالمعدل التراكمي عند عينة الذكور، حيث أسهم بنسبة 9%، وأن معدل الثانوية العامة كان الأكثر إسهاماً عند عينة الإناث، حيث أسهم بنسبة 24% من التباين الكلي لمعدلات الطلبة التراكمية.

الكلمات المفتاحية: القدرة التنبؤية - معدل الثانوية العامة - الاختبار التحصيلي - اختبار القدرات - المعدل التراكمي الجامعي.

المقدمة:

من أهم الأساليب التي تستخدمها الكليات والجامعات السعودية عند اختيار الطلاب وانتقائهم للتخصصات الجامعية المختلفة، هو استخدام درجاتهم في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة على أساس قيمتها التنبؤية، بالرغم من عدم استناد هذا الأسلوب إلى حجة منطقية أو برهان علمي بقدر ما يستند إلى ضرورات عملية (الملق، 1982، ص86). بل وأن هناك من يؤكد عدم دقة هذا الأسلوب في الغالب، نظراً لما تتعرض له المتغيرات المستقلة والتابعة على حد سواء من أخطاء القياس أو أخطاء تعريف البناء النظري لتلك المتغيرات، أو صعوبة الحصول على تلك البيانات، هذا بالإضافة إلى عدم وجود اتفاق تام على ماهية المحكات التي يمكن بواسطتها تحديد نجاح الطلاب المستقبلي (Yong, 1993). ولهذا السبب، فقد لجأت كثير من الجامعات والكليات في معظم دول العالم إلى وضع معايير علمية لقبول وتوزيع طلبتها على الكليات والتخصصات المختلفة، خاصة في ظل الظروف الحالية التي يتقدم فيها أعداد كبيرة من الطلاب للجامعات والكليات سنوياً. ومن هنا نجد أن الجامعات السعودية - ومنها جامعة الإمام - تعتمد في قرار قبولها للطلاب على مجموعة من المعايير قد تشمل معلومات مستمدة من درجات تحصيله في السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية، هذا بالإضافة إلى درجاته في اختبار القدرات والاختبار التحصيلي التي يخضع لها الطالب قبل إصدار قرار بقبوله أو رفضه، وذلك لأن معظم الدراسات تؤكد أن قرار القبول في الجامعات

¹ قسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الذي يعتمد على عدة مؤشرات دقيقة أفضل وسيلة لاختبار الطلبة الذين يمكننا أن نستفيدوا من التعليم الجامعي وينجحوا فيه.

وعلى الرغم من أهمية معايير القبول في اتخاذ قرار بقبول طالب أو رفضه إلا أن عدم توافر الأدلة على صدقها وموضوعيتها يجعل الاعتماد على نتائجها أمراً مضللاً. وللمحد من النتائج السلبية التي قد تترتب على استخدام مثل هذه المعايير في اتخاذ قرارات القبول، بدأ الاهتمام بدراسة القيمة التنبؤية لهذه المعايير لتحديد مدى صدقها وصلاحياتها لاتخاذ قرارات قبول الطلبة أو رفضهم؛ فهي محاولة لتقييم القدرة التنبؤية للمعايير المعتمدة حالياً (نسبة الثانوية العامة، درجات الاختبار التحصيلي، درجات اختبار القدرات العامة) للقبول في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الإطار النظري:

يشهد النظام التعليمي في الدول العربية محاولات إصلاحية لحل الكثير من المشكلات المرافقة لزيادة المنافسة على التعليم العالي، وهذه المشكلات تعد نتيجة طبيعية لانتشار التعليم ما قبل الجامعي واحتياج سوق العمل إلى المؤهلين الجامعيين في التخصصات المختلفة، وتأتي هذه الزيادة في الطلب لتغطية النقص في مؤشر نسبة الملحقين بالتعليم ما بعد الثانوي للفئة العمرية المستهدفة، في بعض الدول العربية ومنها السعودية. عن المعدلات العالمية. وبقدر ما تكون هذه الظاهرة صحية، بقدر ما ضغطت على النظام التعليمي الجامعي، مما أدى إلى ارتفاع النسب المطلوبة في معيار درجة الثانوية العامة للدخول إلى الجامعات، وهذا بدوره قاد المدارس الثانوية إلى رفع درجات خريجها ليأخذو نصيباً أوفر في المنافسة على المقاعد الجامعية. ومن المعلوم أن عدم المركزية في الاختبارات، يؤدي لا محالة، إلى التباين في التقويم بين المدارس، مما ينعكس سلباً على العدالة وتساوي الفرص في التعليم الجامعي (آل سعود، 2009).

وعلى الرغم من التوسع المطرد في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، فإن عدداً من التخصصات تحظى بطلب أوفر في سوق العمل، وتتمتع بالنصيب الأكبر من المنافسة في القبول؛ مما حدا ببعض الجامعات إلى تبني اختبارات قبول لاختيار أفضل المتقدمين لها، ومع تزايد هذه الاختبارات وتزايد الحاجة إليها، عمدت وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية إلى تنسيق الجهود المبذولة من قبل الجامعات واستثمارها وطنياً لتشمل التعليم العالي بشكل عام، ولكي تبنى على أسس علمية صحيحة، ولتحقق أهداف اختيار الأفضل بشكل عادل وصادق. ولتحقيق ذلك تم إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، الذي يهدف إلى إجراء اختبارات تكون نتيجتها معياراً يستخدم إلى جانب معيار الثانوية العامة ضمن متطلبات القبول في الجامعات، ومن هذه الاختبارات: اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي. وبعد أن كانت بعض الجامعات تعتمد نسبة الثانوية العامة فقط معياراً وحيداً للقبول، والبعض الآخر يستخدم اختبارات قبول خاصة به، أصبحت الاختبارات التي يقدمها المركز الوطني في القياس والتقويم، بالإضافة إلى درجة الثانوية العامة، هي المعايير الجديدة للقبول بالجامعات السعودية_ ومنها جامعة الإمام- بشكل موحد.

لذلك كان لابد من وضع معايير أكثر دقة لقبول الأفضل من بين المتقدمين إلى هذه المؤسسات التعليمية وإلى التمييز بين هؤلاء الطلاب، كل حسب قدرته العلمية وقدرته العقلية. ومن هنا ظهرت اختبارات القبول المعدة من قبل المركز الوطني للقياس والتقويم بالمملكة العربية السعودية كمعيار إضافي إلى شهادة الثانوية العامة لقبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي، ويسعى هذا المركز بصورة خاصة والعديد من المراكز المشابهة له، في كثير من بلدان العالم اليوم إلى تزويد المؤسسات والأفراد الراغبين في القياسات التربوية بطرق علمية موضوعية، لمزيد من الإنصاف في قبول الطلبة للدراسة في مرحلة ما بعد الثانوية، وتصنيفهم في البرامج المختلفة بحسب أهليتهم، ومتابعة البحث العلمي لتحسين وسائل القياس وأدواته ولدراسة صدق هذه الاختبارات ومعاييرها (المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، 2006 م).

وتعد جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من الجامعات التي تحرص على اتباع أفضل الممارسات لتحقيق التميز والمرونة في عمليات قبول الطلبة وتوزيعهم على التخصصات المختلفة، حيث بدأت جامعة الإمام في استخدام نتائج هذه الاختبارات (اختبار القدرات العامة، الاختبار التحصيلي، معدل الثانوية العامة) في المفاضلة بين الطلبة المتقدمين لها.

مشكلة الدراسة:

تواجه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مشكلة البحث عن أفضل الممارسات للمفاضلة بين قبول الطلبة في الكليات المختلفة، حيث تتم المفاضلة وفق النسبة المكافئة التي تعتمد على نسبة الثانوية العامة، ودرجة اختبار القدرات العامة، ودرجة الاختبار التحصيلي، ويتم تحديد نسبة مئوية لكل معيار من هذه المعايير بناءً على رأي الكليات، وعمادة القبول والتسجيل وموافقة صانعي القرار في الجامعة، وجامعة الإمام تستخدم 60% لدرجات الثانوية العامة و40% لاختبار القدرات العامة لقبول الطلبة في جميع الكليات باستثناء الكليات التطبيقية والصحية، حيث تستخدم 40% لدرجات الثانوية العامة و30% لكل من اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي للكليات التطبيقية، وتستخدم 30% لدرجات الثانوية العامة و20% لاختبار القدرات العامة و40% للاختبار التحصيلي و10% لاختبار STEP للكليات الصحية. ولكن هذه النسب المحددة لكل معيار تحتاج إلى دراسات علمية وافية على مستوى الجامعة والكليات والتخصصات للتأكد من مدى صلاحية هذه المعايير وترتيبها حسب أهميتها، وبالتالي تحديد نصيب كل معيار في النسبة المكافئة.

وقد أكدت بعض الدراسات أهمية درجات الثانوية العامة في التنبؤ بتحصيل الطالب في الجامعة كدراسة كيس (1989)، ودراسة الغامدي (2007)، ودراسة الشهري (2011)، ودراسة وولف وجونسون (Wolfe&Johnson, 1995)، ودراسة خليل (2012)، ودراسة ستيرنبرج وبوني كابورا وميريفيلد (Sternberg, Bonney, Gabora, 2012) and Merrifield. في حين أشارت بعض الدراسات إلى أهمية الاختبار التحصيلي في التنبؤ بالأداء الجامعي كدراسة القاطعي والحربي (2012) ودراسة درندري (2012)، وبالنسبة لاختبار القدرات فأشارت كثير من نتائج الدراسات إلى تباين مساهمته في التنبؤ بالأداء الجامعي، ولم تحسم الدراسات السابقة ذلك، حيث أشارت بعض الدراسات إلى عدم

جدواه في التنبؤ بالأداء الجامعي كدراسة القاطعي والحربي(2012) ودراسة خليل(2012) ودراسة الشهري(2011) ودراسة الركبان ومونشي وعبد الغني وحقيل (Al-Rukban, Munshi, Abdulghani and Al-Hoqail, 2010)، وأشارت دراسات قليلة إلى أهمية اختبار القدرات في التنبؤ بالأداء الجامعي مثل دراسة آل سعود (2009) ودراسة الغامدي (2007).

ومن هنا، تحاول هذه الدراسة تقديم وصف دقيق وتقييم موضوعي لقدرة معدل الثانوية العامة السعودية ودرجات الطلبة في اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي على التنبؤ بالمعدلات التراكمية عند التخرج من الجامعة، ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه، هو ما صدق هذه المعايير (معدل الثانوية العامة السعودية واختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي)؟ وما فعاليتها لإصدار قرارات قبول الطلبة واستبعادهم؟ وبالتالي أصبح هناك حاجة ملحة للتأكد من صلاحية هذه المعايير وترتيبها حسب أهميتها. وبالتالي تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس: ما قدرة معايير القبول الجامعي على التنبؤ بالمعدل التراكمي لطلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؟

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل يمكن التنبؤ من معدل الثانوية العامة ودرجات اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي بالمعدل التراكمي لطلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؟
2. هل تختلف القدرة التنبؤية لكل من معدل الثانوية العامة ودرجات اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي بالمعدل التراكمي لطلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية باختلاف التخصص (علوم طبيعية ، علوم إنسانية ، علوم شرعية)؟
3. هل تختلف القدرة التنبؤية لكل من معدل الثانوية العامة ودرجات اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي بالمعدل التراكمي لطلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية باختلاف الجنس (ذكور ، إناث)؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات، منها:

1. تقويم مدى كفاءة معايير القبول المستخدمة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وسوف تخرج هذه الدراسة بنتائج من خلالها يتم تحديد أهم هذه المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات القبول أو الاستبعاد.
2. ترتيب معايير القبول المستخدمة في جامعة الإمام حسب أهميتها في تفسير التباين في المعدل التراكمي الجامعي، مما يعطي الفرصة لإعادة النظر في تحديد نصيب كل معيار في النسبة المكافئة المستخدمة في المفاضلة بين الطلبة.

3. من المؤمل أن تسهم هذه الدراسة في تزويد صانعي القرار في الجامعات بشكل عام وجامعة الإمام بشكل خاص، والقائمين على مركز القياس والتقويم بمعلومات عن جدوى استخدام هذه المعايير كمحكات للتنبؤ المستقبلي للنجاح الجامعي ومدى فعاليتها في ضبط عمليات قبول الطلاب وتوزيعهم على كليات الجامعة وتخصصاتها العلمية.

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

1. الكشف عن القدرة التنبؤية لكل من معدل الطالب في الثانوية العامة السعودية ودرجاته في اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي في التنبؤ بمعدله التراكمي الجامعي.
2. الكشف عن الاختلافات في مستوى الصدق التنبؤي لكل من معدل الطالب في الثانوية العامة السعودية ودرجاته في كل من اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي حسب التخصص في الجامعة (علوم طبيعية، علوم إنسانية، علوم شرعية)؟
3. الكشف عن الاختلافات في مستوى الصدق التنبؤي لكل من معدل الطالب في الثانوية العامة السعودية ودرجاته في كل من اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي حسب الجنس.

مصطلحات الدراسة:

اختبار القدرات العامة: هو اختبار يقدمه المركز الوطني للقياس والتقويم، ومدته ساعتان ونصف، يقدم باللغة العربية، ويقاس القدرة التحليلية والاستدلالية لدى الطالب، وذلك في جزأين: أحدهما لفظي (لغوي)، والآخر كمي (رياضي)، وتقيس القدرة التي بطبيعتها تبنى مع الطالب يومًا بعد يوم من خلال التعلم والقراءة داخل المدرسة وخارجها. ويتم تقييم الطلاب على أساس مقياس اعتدالي متوسطه (65)، وانحرافه المعياري (10) (المركز الوطني للقياس والتقويم، 2006).

الاختبار التحصيلي: وهو اختبار خاص بخريجي المرحلة الثانوية الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي حيث اشترطت هذه الجهات على الطلاب المتقدمين لها أداء هذا الاختبار التحصيلي إلى جانب نتيجة اختبار القدرات العامة ونتيجة الثانوية العامة. ويستغرق الاختبار ثلاث ساعات، ويركز على المفاهيم الرئيسة في مقررات: الرياضيات والأحياء والكيمياء، والفيزياء، واللغة الانجليزية التي درسها الطالب في الثانوية العامة بسنواتها الثلاث. ويتم تقييم الطلاب على أساس مقياس اعتدالي متوسطه (65)، وانحرافه المعياري (10) (المركز الوطني للقياس والتقويم، 1434هـ).

معدل الثانوية العامة: هي النسبة المئوية لمجموع الدرجات الموزونة التي حصل عليها الطالب في المقررات الدراسية في السنة الثالثة للمرحلة الثانوية، وتحسب بأوزان محددة مسبقاً حسب ساعات الدراسة للمقرر (الشهري، 2011).

المعدل التراكمي الجامعي: حاصل قسمة مجموع النقاط التي حصل عليها الطالب في جميع المقررات التي درسها خلال سنوات دراسته على مجموع الوحدات (الساعات) المقررة لتلك المقررات، وتحسب المعدلات التراكمية بنظام النقاط من تدرج خماسي (من 1 إلى 5) (القاطعي والحربي، 2012).

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة معايير القبول في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهي: معدل الثانوية العامة واختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي، والكشف عن قدرتها التنبؤية بالأداء الجامعي المتمثل بالمعدل التراكمي.

الحدود البشرية: تتمثل في عينة الطلاب الخريجين من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الحدود الزمانية: جميع الطلاب المتخرجين من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والذين قبلوا في العام الجامعي 1430/1429.

الدراسات السابقة:

في دراسة درندري (2012) التي كانت بعنوان: اختبارات القبول بالجامعات السعودية في ضوء التوجهات الحديثة في صدق الاختبار، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على المتغيرات المسهمة في التنبؤ الفارق لمعدل الثانوية، ودرجة اختبار القدرات، ودرجة الاختبار التحصيلي عندما تستخدم للتنبؤ بمعدل الطالب في السنة التحضيرية وبمعدل الطالب التراكمي في الجامعات السعودية، بالإضافة إلى تحديد القيمة التنبؤية والترتيب لأهم المتغيرات المستخدمة للقبول بالجامعات السعودية للتنبؤ بنجاح الطالب في الجامعة، وبلغ عدد أفراد العينة 6893 طالبا وطالبة منهم 362 من الإناث و 6531 من الذكور، وأظهرت النتائج

إسهام كل المعايير في معادلة الانحدار التي فسرت مجتمعة التباين في معدل السنة التحضيرية بمقدار 51%، و 42% في المعدل التراكمي. وأن علاقة المعدل التراكمي باختبار القدرات والاختبار التحصيلي كانت شبه صفرية وغير دالة إحصائياً عند الذكور، كما أشارت النتائج إلى أن معامل الارتباط بين الاختبار التحصيلي والمعدل التراكمي كان يساوي 0,533 بجامعة الملك سعود، و 0,308 بجامعة البترول والمعادن، و 0,421 بجامعة الملك خالد، وأن الارتباط بين اختبار القدرات والمعدل التراكمي كان يساوي

0,388 بجامعة الملك سعود، و 0,222 بجامعة البترول والمعادن، و 314، بجامعة الملك خالد. وأن معامل الارتباط بين كل من الاختبار التحصيلي واختبار القدرات العامة وبين المعدل التراكمي لكليات العلوم والهندسة كان سالباً.

وفي دراسة خليل(2012) التي كانت بعنوان: الإسهام النسبي لمحكات القبول بجامعة جازان في التنبؤ بالمعدل التراكمي للطالبات، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة الإسهام النسبي لمحكات القبول بالجامعات السعودية وهي: نسب المرحلة الثانوية، واختبار القدرات، والاختبار التحصيلي في التنبؤ بالمعدل التراكمي للسنة الأولى "التحضيرية" بالجامعة، وتكونت عينة الدراسة من 363 طالبة بكلية إدارة الأعمال بجامعة جازان، المسجلات بالمستوى الثاني للسنة التحضيرية، وأشارت النتائج إلى إمكانية التنبؤ بالمعدل التراكمي في السنة التحضيرية من خلال نسبي الثانوية العامة والاختبار التحصيلي فقط، وأن نسبة التباين المفسر لهما كانت تساوي 8,9 %، في حين أن هناك 90,1% من التباين في درجات المعدل التراكمي بالسنة التحضيرية لا يمكن تفسيرها بواسطة متغيري نسبي الثانوية العامة والاختبار التحصيلي.

و دراسة القاطعي والحربي(2012)، والتي كانت بعنوان: قدرة معايير القبول الجامعي على التنبؤ بالمعدل التراكمي للسنة الأولى في بعض الجامعات السعودية، وتم تطبيق الدراسة على (10) جامعات سعودية، وأشارت النتائج إلى أن معامل الارتباط بين كل من نسبة الثانوية العامة واختبار القدرات والاختبار التحصيلي وبين المعدل التراكمي للسنة الأولى كان يساوي(,44)، و (0,41) و (0,50)، وأن ما تفسره جميعاً كان يساوي(57%)، وأن أفضل المتغيرات إسهاماً كان الاختبار التحصيلي يليه نسبة الثانوية العامة ثم اختبار القدرات العامة.

وقد أكدت دراسة ستيرنبرج وبوني كابورا وميريفيلد (Sternberg, Bonney, Gabora and Merrifield, 2012) التي أجريت على 793 في السنة الأولى بجامعات أمريكية، أن معدل المرحلة الثانوية واختبارات القدرات منبئات جيدة للمعدل الأكاديمي للسنة الدراسية الأولى.

و دراسة الشهري(2011م). حيث هدفت إلى تقييم معايير القبول المستخدمة في الجامعة(معدل الثانوية، اختبار القدرات، الاختبار التحصيلي)، والتنبؤ بمعدل الطالب التراكمي من خلال هذه المعايير، ومدى أهمية هذه المعايير، وترتيبها حسب أهميتها. ولتحقيق ذلك استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتدرج. حيث أمكن ترتيب المتغيرات حسب أهميتها، وأظهر التحليل أن متغير الثانوية يحتل المرتبة الأولى حيث يفسر لوحده 0,231 تلافه متغير الاختبار التحصيلي حيث فسرا معا مربع 0.284 ثم متغير اختبار القدرات الذي فسره مع سابقه 0.297، مما يشير إلى أهمية نسبة الثانوية العامة، في تفسير التباين في المعدل التراكمي.

وفي نفس السياق، هدفت دراسة الركبان ومونشي وعبد الغني وحقيل (Al-Rukban, Munshi, Abdulghani and Al-Hoqail, 2010) إلى تقييم قدرة ودقة محكات القبول المستخدمة في معظم الكليات الصحية بالتنبؤ بأداء الطلاب، وقد أجرى الباحثون هذه الدراسة

على 193 طالبا بكلية الطب بمدينة الملك فهد الطبية، وقد استخدمت محكات القبول المتمثلة في درجة الثانوية العامة، اختبار القدرات، الاختبار التحصيلي، والمقابلة الشخصية، كمتغيرات منبئة، والمعدل الأكاديمي الجامعي كمتغير منبأ به. وقد كشفت النتائج أن الاختبار التحصيلي هو معيار القبول الوحيد المناسب للتنبؤ بالأداء الأكاديمي الجامعي. ومن هنا أوصت الدراسة بضرورة استخدام محكات أكثر دقة ومصداقية لاختيار الطلاب المقبولين في الكليات الصحية بالسعودية.

وقد أكد آل سعود (2009) أن اختبار القدرات العامة حقق ارتباطاً مع المعدل التراكمي الجامعي للسنة الأولى للتخصصات العلمية قدره 0,45، وهي قيمة تتجاوز ارتباطه بنسبة الثانوية العامة، كما أن اختبار القدرات العامة منفرداً يُفسر الأداء الأكاديمي بنسبة 38 %، كما حقق الاختبار التحصيلي للكليات العلمية ارتباطاً يتراوح بين 0,51-0,59 مع الأداء الأكاديمي، كما أن درجاته منفرداً يُفسر 55 % من الأداء الأكاديمي.

وفي دراسة الغامدي (2007-) التي كانت بعنوان: القيمة التنبؤية لاختبار القدرات العامة ومعدل الثانوية كمعايير قبول الطلاب في جامعة أم القرى، حيث هدفت إلى دراسة خصائص اختبار القدرات العامة ومدى قدرته على التنبؤ بالمعدل التراكمي لطلاب جامعة أم القرى ونجاحهم أكاديمياً، بالإضافة إلى معيار الثانوية العامة خلال السنتين الأولى في الجامعة، على عينة مكونة من (1672) طالبا وذلك في ضوء بعض المتغيرات الأكاديمية (التخصص في الثانوية، كلية الدراسة في الجامعة). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة دالة إحصائياً بين معايير القبول (معدل الثانوية العامة، اختبار القدرات العامة) ومحكات النجاح (المعدلات الفصلية والتراكمية)، حيث بلغت 0.28. وأشارت الدراسة إلى أن معيار معدل الثانوية العامة أهم معايير التنبؤ بالنجاح الأكاديمي، حيث بلغ معامل الارتباط للمعدل التراكمي 0.43، يليه اختبار القدرات العامة، حيث بلغ معامل الارتباط 0.38. أما نتيجة تحليل الانحدار التدريجي فقد وضحت أن نسبة الثانوية العامة تفسر ما نسبته 18% من التباين في المعدل التراكمي بينما يضيف اختبار القدرات 5% فقط من التباين الحاصل في المعدل التراكمي. وأكدت الدراسة على أن اختبار القدرات العامة يُعد معياراً جيداً للتنبؤ بالنجاح الأكاديمي وخاصة في المجالات الأدبية، وأن الاختبار المقدم للأقسام العلمية بحاجة إلى تطوير، حيث أظهرت الدراسة ضعفاً في الارتباطات بين الاختبار والمعدلات التراكمية للطلبة في المجالات العلمية.

دراسة وولف وجونسون (Wolfe&Johnson, 1995)، حيث هدفت إلى التعرف على أهم عوامل التنبؤ للأداء في الكلية، حيث تكونت عينة الدراسة من (201) طالب، وأشارت النتائج إلى أن معدل الثانوية من أفضل عوامل التنبؤ حيث فسر ما نسبته (19%) من التباين الكلي للأداء، ويأتي بعد ذلك عامل التحكم الذاتي (أحد متغيرات الشخصية) حيث فسر (9%) من التباين الكلي للأداء، ويأتي بعد ذلك اختبار SAT حيث فسر ما نسبته (5%) من التباين الكلي للأداء.

في دراسة أجراها كيس (1989) كانت تهدف إلى القيمة التنبؤية لمعايير القبول في جامعة أم القرى، وكانت عينة الدراسة تتكون من (1163) طالباً، حيث أشارت نتائج

الدراسة إلى أن نسبة الثانوية العامة ونسبة درجات المقابلة الشخصية والجنسية من أهم عوامل التنبؤ بمعدل الطالب.

التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء ما تقدم، يتضح تباين نتائج الدراسات وعدم وصولها إلى حسم القدرة التنبؤية لكل من الاختبار التحصيلي واختبار القدرات ومعدل الثانوية العامة في التحصيل الأكاديمي في الجامعات السعودية على وجه التحديد، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن نسبة الثانوية كانت من أهم عوامل التنبؤ بالجامعة كدراسة كريس (1989) ودراسة الغامدي (2007)، ودراسة الشهرهي (2011)، ودراسة وولف وجونسون (Wolfe&Johnson, 1995)، ودراسة خليل (2012)، ودراسة ستيرنبرج وبوني كابورا وميرفيلد (Sternberg, Bonney, Gabora and Merrifield, 2012)، في حين أشارت بعض الدراسات إلى أهمية الاختبار التحصيلي في التنبؤ بالأداء الجامعي كدراسة القاطعي والحربي (2012)، ودراسة درندري (2012)، وبالنسبة لاختبار القدرات فأشارت كثير من نتائج الدراسات إلى تباين مساهمته في التنبؤ بالأداء الجامعي، ولم تحسم الدراسات السابقة ذلك، حيث أشارت بعض الدراسات إلى عدم جدواه في التنبؤ بالأداء الجامعي كدراسة القاطعي والحربي (2012) ودراسة خليل (2012) ودراسة الشهرهي (2011) ودراسة الركبان ومونشي وعبد الغني وحقيل (Al-Rukban, Munshi, Abdulghani and Al-Hoqail, 2010)، وأشارت دراسات قليلة إلى أهمية اختبار القدرات في التنبؤ بالأداء الجامعي مثل دراسة آل سعود (2009) ودراسة الغامدي (2007). ومن هنا يبقى موضوع توفير أكبر قدر ممكن من دلالات الصدق التنبؤي لكل من معدل الثانوية العام والاختبار التحصيلي والقدرات العامة موضع اهتمام الباحثين والخبراء والمهتمين. لذا، تأتي الدراسة الحالية مكملة لجهود الباحثين بشأن التحقق من القدرة التنبؤية للمعايير السابقة في التحصيل الأكاديمي بالجامعات السعودية بشكل عام، وبجامعة الإمام على وجه التحديد.

منهج الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي والتحليلي.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع هذه الدراسة من جميع الطلبة الخريجين من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والذين قبلوا في العام الجامعي 1430/1429، والذين كانوا قد انهوا المدرسة الثانوية والتحقوا بالجامعة.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (3527) من الطلبة الخريجين الذين قبلوا في العام الجامعي 1430/1429، ويبين الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب نوع الكلية والجنس.

جدول(1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الكلية وبنس الجنس الطالب

المجموع	الجنس	الكلية
---------	-------	--------

	أنثى	ذكر	
1593	829	764	الشرعية
317	177	140	العلوم الطبيعية
1617	588	1029	العلوم الإنسانية
3527	1594	1933	المجموع

يلاحظ من الجدول السابق أن أغلب الخريجين من الكليات الشرعية والعلوم الإنسانية، حيث يشكلان ما نسبته حوالي 91%، في حين يشكل الخريجون من الكليات الطبيعية ما نسبته حوالي 9%، وأن عدد الخريجين الذكور يشكل ما نسبته حوالي 55%، في حين تشكل الإناث ما نسبته حوالي 45%.

متغيرات الدراسة:

تعالج الدراسة الحالية المتغيرات الآتية:

- المتغيرات المنبئة (المستقلة)

1. معدل الثانوية العامة.

2. درجات الاختبار التحصيلي.

3. درجات اختبار القدرات العامة

- المتغير المتنبأ به (التابع) : المعدل التراكمي للطالب الخريج.

الأساليب الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار المتعدد باستخدام أسلوب الإدخال المتدرج **Stepwise**، حيث تم استخراج معادلات الانحدار المتعدد للعينة الكلية ولكل عينة فرعية وهي عينة الكليات الشرعية وعينة الكليات الطبيعية وعينة الكليات الإنسانية، وعينة الذكور وعينة الإناث.

نتائج الدراسة:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

للإجابة عن السؤال الأول الذي ينص " هل يمكن التنبؤ من معدل الثانوية العامة ودرجات اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي بالمعدل التراكمي لطلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؟"، تم حساب معاملات بيرسون للارتباط بين كل من معدلات الطلبة في الثانوية العامة ودرجاتهم في اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي وبين معدلاتهم التراكمية بعد التخرج من الجامعة، والنتائج موضحة كما في الجدول (2) .

يلاحظ من الجدول (2) أن معامل الارتباط بين كل من درجات اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي ومعدل الثانوية كان يساوي 0.25، 0.48، 0.47 على التوالي، وهي جميعها دالة عند مستوى $\alpha = 0.01$ ، ويلاحظ تقارب معامل الارتباط بين كل من درجات الطلبة في اختبار القدرات والاختبار التحصيلي وبين المعدل التراكمي الجامعي، حيث أن

نسبة التباين المشترك لكل منهما يساوي تقريباً 23%، وهي تعد نسبة جيدة، مقارنة مع نسبة التباين المشترك بين درجات اختبار القدرات العامة والمعدل التراكمي والتي تساوي تقريباً 6%.

جدول (2): معاملات بيرسون للارتباط بين كل من درجات الطلبة في اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي ومعدلاتهم في الثانوية العامة وبين معدلاتهم التراكمية بعد التخرج من الجامعة

معدل الثانوية	التحصيلي	القدرات	التراكمي
**0.47	**0.48	**0.25	

** دالة عند مستوى $\alpha = 0.01$

ولتحديد إسهام هذه المتغيرات في التنبؤ بالمعدل التراكمي الجامعي، تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد كان فيها كل من درجات الطلبة في اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي ومعدل الثانوية كمتغيرات مستقلة (منبئة)، والمعدل التراكمي الجامعي كمتغير تابع (المحك)، والنتائج موضحة كما في الجدول (3).

يلاحظ من الجدول (3) درجات الاختبار التحصيلي تفسر ما نسبته حوالي 23% من التباين في معدلات الطلبة التراكمية، في حين أن معدل الثانوية يفسر ما نسبته حوالي 6%، وبالتالي يمكن اعتبار الاختبار التحصيلي منبئاً جيداً مقارنة مع معدلات الثانوية العامة، علماً أن اختبار القدرات العامة لم يدخل في معادلة التنبؤ، مما يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بمعدلات الطلبة التراكمية في الجامعة.

جدول (3): نتائج تحليل انحدار معدل الطالب التراكمي على معدلاتهم في اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي والثانوية العامة عند عينة الدراسة الكلية

المقطع الصادي	المفرد التي دخلت المعادلة	معامل الانحدار غير المعياري	معامل الانحدار المعيارى	مربع معامل الارتباط المعد R2	قيمة (t) لاختبار معامل الانحدار	المساحة فوق (t)	قيمة (F) لاختبار التغير في R2 فوق (F)	المساحة فوق (F)	المعدلات الانحدارية لمعدلات الطلبة التراكمية
-636	التحصيلي	0.020	0.342	0.226	16.358	0.000	612.907	0.000	0.020* درجات اختبار القدرات +0.035* معدل التحصيلي - 0.636
	معدل الثانوية	0.035	0.288	0.062	13.006	0.000	182.421	0.000	

ثانياً: الإجابة المتعلقة بالسؤال الثاني

للإجابة عن السؤال الثاني الذي ينص " هل تختلف القدرة التنبؤية لكل من معدل الثانوية العامة ودرجات اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي بالمعدل التراكمي لطلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية باختلاف التخصص (علوم طبيعية ، علوم إنسانية ، علوم شرعية)؟"، تم حساب معاملات بيرسون للارتباط بين كل من معدلات الطلبة في الثانوية العامة ودرجاتهم في اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي وبين معدلاتهم التراكمية

بعد التخرج من الجامعة، حسب تخصصاتهم في الجامعة، والنتائج موضحة كما في الجدول (4).

جدول (4): معاملات بيرسون للارتباط بين كل من درجات الطلبة في اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي ومعدلاتهم في الثانوية العامة وبين معدلاتهم التراكمية بعد التخرج من الجامعة حسب تخصصاتهم في الجامعة

المعدل الثانوي	التحصيلي	القدرات	الكلية
**0.52	**0.44	**0.24	العلوم الشرعية
**0.29	**0.35	**0.15	العلوم الطبيعية
**0.56	**0.54	**0.27	العلوم الإنسانية

** دالة عند مستوى $\alpha = 0.01$

يلاحظ من الجدول (4) أن معامل الارتباط بين كل من درجات اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي ومعدل الثانوية عند كليات العلوم الشرعية كان يساوي 0.44، 0.52 على التوالي، وهي جميعها دالة عند مستوى $\alpha = 0.01$ ، وهي تفسر ما نسبته 6%، 19%، 27% على التوالي، مما يعني أن نسبة التباين المفسر لمعدل الثانوية كانت عالية عند هذا التخصص. وأن معامل الارتباط بين كل من درجات اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي ومعدل الثانوية عند كليات العلوم الطبيعية كان يساوي 0.35، 0.29 على التوالي، وهي جميعها دالة عند مستوى $\alpha = 0.01$ ، وهي تفسر ما نسبته 2%، 12%، 8% على التوالي، مما يعني أن نسبة التباين المفسر للاختبار التحصيلي كانت عالية عند هذا التخصص. وأن معامل الارتباط بين كل من درجات اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي ومعدل الثانوية عند كليات العلوم الإنسانية كان يساوي 0.54، 0.56 على التوالي، وهي جميعها دالة عند مستوى $\alpha = 0.01$ ، وهي تفسر ما نسبته 7%، 29%، 31% على التوالي، مما يعني أن نسبة التباين المفسر لكل من الاختبار التحصيلي ومعدل الثانوية كانت عالية عند هذا التخصص.

ولتحديد إسهام هذه المتغيرات في التنبؤ بالمعدل التراكمي الجامعي، تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد كان فيها كل من درجات الطلبة في اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي ومعدل الثانوية كمتغيرات مستقلة (منبئة)، والمعدل التراكمي الجامعي كمتغير تابع (المحك)، والنتائج موضحة كما في الجدول (5).

جدول (5): نتائج تحليل انحدار معدل الطالب التراكمي على معدلاتهم في اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي والثانوية العامة عند الكليات

المعدلات الاحلالية معدلات الطلبة التراكمية	المساحة فوق (F)	قيمة (F) لاختبار R2 في التغير في R2	المساحة فوق (F)	قيمة (F) لاختبار معامل الاحتمال	التغير في R2	معامل الارتباط المعدّل R2	معامل الاحتمال المعياري	معامل الاحتمال غير المعياري	المتغيرات التي دخلت المعادلة	المقطع الصادي	الكليات
معدل *0.045 الثانوية+درجات التحصيلي*0.012	.000	283.356	.000	11.901	.238	.238	.353	.045	معدل الثانوية	-	العلوم الشرعية
التحصيلي+درجات القدرات - 0.219	.000	64.472	.000	5.798	.051	.289	.215	.012	التحصيلي	1.219	
	.027	4.880	.027	2.209	.004	.293	.078	.005	القدرات		
التحصيلي+درجات معدل *0.019 الثانوية + القدرات .603	.000	42.537	.000	4.598	.125	.125	.284	.019	التحصيلي	.603	العلوم الطبيعية
	.022	5.287	.022	2.299	.015	.141	.142	.021	معدل الثانوية		
التحصيلي+درجات معدل *0.022 الثانوية + القدرات -1.533	.000	373.562	.000	12.395	.296	.296	.374	.022	التحصيلي	-	العلوم الإنسانية
	.000	132.267	.000	11.501	.091	.388	.347	.044	معدل الثانوية	1.533	

يلاحظ من الجدول (5) أنه بالنسبة للكليات الشرعية، فإن معدل الثانوية يفسر ما نسبته حوالي 24% من التباين في معدلات الطلبة التراكمية، وأن درجات الاختبار التحصيلي تفسر ما نسبته حوالي 5%، في حين أن درجات اختبار القدرات العامة تفسر ما نسبته 0.4%، وبالتالي يمكن اعتبار معدل الثانوية منبئاً جيداً لتخصصات الكليات الشرعية، وبالنسبة لكليات العلوم الطبيعية، فإن درجات الاختبار التحصيلي تفسر ما نسبته 12.5% من التباين في معدلات الطلبة التراكمية، وأن معدل الثانوية يفسر ما نسبته 1.5%، في حين أن اختبار القدرات العامة لم يدخل في معادلة التنبؤ لهذه الكليات، وبالتالي يمكن اعتبار درجات الاختبار التحصيلي منبئاً جيداً لتخصصات الكليات الطبيعية، وبالنسبة لكليات العلوم الإنسانية، فإن درجات الاختبار التحصيلي تفسر ما نسبته حوالي 30% من التباين في معدلات الطلبة التراكمية، وأن معدل الثانوية يفسر ما نسبته حوالي 9%، في حين أن اختبار القدرات العامة لم يدخل في معادلة التنبؤ لهذه الكليات، وبالتالي يمكن اعتبار درجات الاختبار التحصيلي منبئاً جيداً لتخصصات الكليات الإنسانية.

ثالثاً: الإجابة المتعلقة بالسؤال الثالث

للإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص "هل تختلف القدرة التنبؤية لكل من معدل الثانوية العامة ودرجات اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي بالمعدل التراكمي لطلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية باختلاف الجنس (ذكور، إناث)؟"، تم حساب معاملات بيرسون للارتباط بين كل من معدلات الطلبة في الثانوية العامة ودرجاتهم في اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي وبين معدلاتهم التراكمية بعد التخرج من الجامعة، حسب الجنس (ذكور، إناث)، والنتائج موضحة كما في الجدول (6).

جدول (6): معاملات بيرسون للارتباط بين كل من درجات الطلبة في اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي ومعدلاتهم في الثانوية العامة وبين معدلاتهم التراكمية بعد التخرج من الجامعة

معدل الثانوية	التحصيلي	القدرات	الجنس
**0.34	**0.30	**0.29	ذكور
**0.49	**0.42	**0.35	إناث

** دالة عند مستوى $\alpha = 0.01$

يلاحظ من الجدول (6) أن معامل الارتباط بين كل من درجات اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي ومعدل الثانوية عند الذكور كان يساوي 0.29، 0.30، 0.34 على التوالي، وهي جميعها دالة عند مستوى $\alpha = 0.01$ ، وهي تفسر ما نسبته حوالي 8%، 9%، 12% على التوالي، مما يعني أن نسبة التباين المفسر كانت متقاربة مع أفضلية لمعدل الثانوية. وأن معامل الارتباط بين كل من درجات اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي ومعدل الثانوية عند الإناث كان يساوي 0.35، 0.42، 0.49 على التوالي، وهي جميعها دالة عند مستوى $\alpha = 0.01$ ، وهي تفسر ما نسبته حوالي 12%، 18%، 24% على التوالي، مما يعني أن نسبة التباين المفسر لمعدل الثانوية كانت عالية عند الإناث.

ولتحديد إسهام هذه المتغيرات في التنبؤ بالمعدل التراكمي الجامعي، تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد كان فيها كل من درجات الطلبة في اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي ومعدل الثانوية كمتغيرات مستقلة (منبئة)، والمعدل التراكمي الجامعي كمتغير تابع (المحك)، والنتائج موضحة كما في الجدول (7) الآتي.

جدول (7): نتائج تحليل انحدار معدل الطالب التراكمي على معدلاتهم في اختبار القدرات العامة والاختبار التحصيلي والثانوية العامة عند الذكور والإناث

الجنس	المقطع الصادق	المتغيرات التي دخلت المعادلة	معامل الانحدار غير المعياري	معامل الانحدار المعياري	معامل الارتباط التعدد R2	قيمة (t) التغير في R2	قيمة (t) لاختبار معامل الانحدار	المساحة فروق (F)	قيمة (F) لاختبار التغير في R2	المساحة فروق (F)	المعادلات الانحدارية لمعدلات الطلبة التراكمية
الذكور	.348	التحصيلي	.012	.144	.087	2.087	.000	48.999	.012	درجات التحصيلي	
		معدل الثانوية	.020	.196	.034	4.373	.000	19.977	.020	معدل الثانوية	
		القدرات	.010	.123	.009	2.300	.022	5.290	.010	درجات القدرات +	
									1.219		
الإناث	1.260	معدل الثانوية	.046	.361	.237	14.482	.000	49.108	.046	درجات التحصيلي	
		التحصيلي	.011	.193	.042	6.324	.000	9.0847	.011	درجات التحصيلي	
		القدرات	.004	.068	.002	2.319	.021	5.378	.004	درجات القدرات -	
									1.260		

يلاحظ من الجدول (7) أعلاه أنه بالنسبة للذكور، فإن درجات الاختبار التحصيلي تفسر ما نسبته حوالي 9% من التباين في معدلات الطلبة التراكمية، وأن معدل الثانوية تفسر ما نسبته حوالي 3%، في حين أن درجات اختبار القدرات العامة تفسر ما نسبته 0.9%، وبالتالي يمكن اعتبار درجات الاختبار التحصيلي منبئة جيدة عند عينة الذكور. وبالنسبة

للإناث، فإن معدل الثانوية يفسر ما نسبته حوالي 24% من التباين في معدلات الطلبة التراكمية، وأن درجات الاختبار التحصيلي تفسر ما نسبته حوالي 4%، في حين أن درجات اختبار القدرات العامة تفسر ما نسبته 0.2%، وبالتالي يمكن اعتبار معدل الثانوية منبئاً جيداً عند عينة الإناث.

مناقشة النتائج والتوصيات:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بمعدل الثانوية العامة

أظهرت هذه الدراسة ضعف القدرة التنبؤية لمعدل الثانوية العامة للنجاح في الجامعة كما يقاس بالمعدل التراكمي للطلبة الخريج عند عينة الدراسة الكلية، إذ أن مقدار التباين المفسر في المعدل التراكمي للخريج عند عينة الدراسة الكلية لم يزد عن 6% من التباين الكلي، وبالنسبة لكليات الجامعة، فإن إسهام معدل الثانوية في التنبؤ بالمعدل التراكمي كان ضعيفاً لكل من كليات العلوم الطبيعية، وكليات العلوم الإنسانية حيث أنه لم يزد عن 1.5% و 9% من التباين الكلي على التوالي. في حين أن نسبة إسهام معدل الثانوية في التنبؤ بالمعدل التراكمي كان جيداً للكليات الشرعية، حيث كان نسبة مساهمته حوالي 24% من التباين في معدلات الطلبة التراكمية، وبالتالي يمكن اعتبار معدل الثانوية منبئاً جيداً عند الكليات الشرعية. وأن نسبة مساهمة معدل الثانوية كان ضعيفاً بالنسبة للذكور، حيث كان نسبة ما يفسره حوالي 3%، وبالنسبة للإناث، فإن نسبة مساهمة معدل الثانوية كان جيداً، حيث كان نسبة ما يفسره حوالي 24% من التباين في معدلات الطلبة التراكمية، وبالتالي يمكن اعتبار معدل الثانوية منبئاً جيداً عند عينة الإناث.

وبمقارنة ما توصلت إليه الدراسة الحالية بخصوص ضعف القدرة التنبؤية لمعدل الثانوية العامة مع نتائج الدراسات السابقة اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة (خليل، 2012؛ آل سعود، 2009) التي أكدت ضعف القدرة التنبؤية لامتحان الثانوية العامة وبأن معدل الثانوية العامة لا يصلح معياراً منفرداً لقبول الطلبة في الجامعات والتنبؤ بتحصيلهم الأكاديمي فيها. واختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة القاطعي والحربي (2012)، ودراسة الشهري (2011)، ودراسة الغامدي (2007).

وقد يعزى ذلك إلى اختلاف محتوى المواد ومستوياتها بين الثانوية العامة والمرحلة الجامعية، يضاف إلى ذلك اختلاف المناهج، وطرق التدريس، والامتحانات، والظروف المحيطة بالدراسة في كل من المدرسة والجامعة، يضاف إلى ذلك أيضاً اختلاف العوامل التي تسهم في اختلاف التحصيل فيما بين المرحلتين الثانوية والجامعية مثل: طبيعة المواد الدراسية، والفترة الزمنية لإنهاء متطلبات تلك المرحلة، إضافة إلى أن المرحلة الجامعية تمثل فترة طويلة من الزمن بالنسبة للطلبة لإنهاء متطلبات التخرج الأمر الذي يزيد سهولة تعامل الطالب مع المواد الدراسية، ويُعد التحصيل في كل مادة مستقل عن المواد الأخرى مما يخلص الطالب من الضغوط النفسية التي كان يخضع لها في أثناء الثانوية العامة، ويجعل الإخفاق في بعض المواد أمراً يمكن معالجته بطرق شتى في أثناء المرحلة الجامعية

مما يجعل الطالب يشعر بقلق أكاديمي منخفض حيال تقدمه في الجامعة. ويلاحظ أن القدرة التنبؤية للثانوية العامة عند الكليات الشرعية أعلى من باقي الكليات ، ويمكن عزو ذلك إلى تشابه المحتوى والمناهج الشرعية ما بين التعليم العام والبرامج الجامعية إضافة إلى تركيز النظام التعليمي بشقيه العام والعالي وبشكل متوازي على المواد والمقررات المتعلقة بالمناهج الشرعية.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالاختبار التحصيلي

أظهرت هذه الدراسة أن القدرة التنبؤية لدرجات الاختبار التحصيلي عند عينة الدراسة الكلية كان نوعاً ما جيداً، حيث فسر ما نسبته 23% من التباين الكلي لمعدلات الطلبة التراكمية. وبالنسبة لكليات الجامعة، فإن إسهام درجات الاختبار التحصيلي كان ضعيفاً للكليات الشرعية، حيث أنه لم يزد عن 5% من التباين الكلي لمعدلات الطلبة التراكمية. في حين أن نسبة إسهام الاختبار التحصيلي في التنبؤ بالمعدل التراكمي كان أفضل نوعاً ما لكليات العلوم الطبيعية، حيث كانت نسبة مساهمته 12.5% من التباين في معدلات الطلبة التراكمية، في حين أن نسبة إسهام الاختبار التحصيلي في التنبؤ بالمعدل التراكمي كان جيداً لكليات العلوم الإنسانية، حيث كانت نسبة مساهمته حوالي 30% من التباين في معدلات الطلبة التراكمية، وبالتالي يمكن اعتبار الاختبار التحصيلي منبئاً جيداً عند الكليات الإنسانية ومقبولاً عند الكليات الطبيعية. وأشارت النتائج إلى أن نسبة مساهمة الاختبار التحصيلي كان مقبولاً بالنسبة للذكور، حيث كانت نسبة ما يفسره حوالي 9%، في حين أن نسبة مساهمة الاختبار التحصيلي كانت ضعيفة عند الإناث، حيث كانت نسبة ما يفسره حوالي 4% من التباين في معدلات الطلبة التراكمية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة القاطعي والحربي (2012)، ودراسة الركبان ومونشي وعبد الغني وحقبل (Al-Rukban, Munshi, Abdulghani and Al-Hoqail, 2010)، حيث أن المعدل التراكمي يعكس مدى التحصيل العلمي في الجامعة، لذا فالسمة المقاسة بالمعدل التراكمي وتلك المقاسة بالاختبار التحصيلي متماثلة ، وهذا انعكس على مستوى العلاقة بين هذين المتغيرين، كما أن أساليب تقييم الأداء الجامعي من خلال اختبارات تقيس القدرة على الحفظ والتذكر فقط دون الاهتمام بقدرات مثل التحليل والتطبيق، وهذا ما يتناسب مع الدرجات التي تنتمي إلى موضوعات يمكن التعامل معها بهذا الأسلوب التعليمي مثل الاختبار التحصيلي (الذي هو عبارة عن معلومات حصلها الطلبة خلال الثلاث سنوات بالمرحلة الثانوية).

ثالثاً: مناقشة النتائج المتعلقة باختبار القدرات العامة

أظهرت هذه الدراسة أنه لا يمكن الاعتماد على اختبار القدرات العامة للتنبؤ بمعدلات الطلبة التراكمية في الجامعة عند عينة الدراسة الكلية ، وبالنسبة لكليات الجامعة، فإن إسهام درجات اختبار القدرات العامة كان متواضعاً للكليات الشرعية، حيث أنه لم يزد عن 4.4% من التباين الكلي لمعدلات الطلبة التراكمية. في حين أن نسبة إسهام اختبار القدرات في التنبؤ بالمعدل التراكمي كانت معدومة عند كليات العلوم الطبيعية والإنسانية ، حيث أن هذا الاختبار لم يدخل معادلة التنبؤ في هذه الكليات، وبالتالي يمكن اعتبار اختبار القدرات العامة منبئاً متواضعاً جداً عند الكليات الثلاث. وأشارت النتائج إلى أن نسبة مساهمة اختبار القدرات كان متواضعاً عند الذكور والإناث، حيث كانت نسبة ما يفسره 9% و 2% على التوالي،

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الفاطمي والحربي(2012)، ودراسة الشهري (2011)، ودراسة خليل(2012)، حيث يفسر تواضع اختبار القدرات العامة في عدم التركيز على القدرات الاستنتاجية والتحليلية في أثناء التعليم الجامعي والاعتماد على الفهم مما يقلل فرص التماثل بين المحك المستخدم واختبار القدرات العامة، وقد أشارت خليل(2012) إلى أن اختبارات القدرات تقيس مستويات عليا من المعرفة مثل الفهم والتطبيق والتحليل، ولا يمكن التعامل معها بنفس أسلوب الحفظ والتلقين، أو بنفس أسلوب تقييم الأداء المتبع في مدارس التعليم العام. بالإضافة إلى أنه تم التعامل مع درجة القدرات كدرجة كلية، وهذا ما يتم أيضا في سياسات القبول بالكليات والجامعات، بالرغم من أن الاختبار يتضمن قدرات منفصلة ومجزأ إلى جزأين؛ الجزء الأول لفظي (فهم نصوص القراءة وتحليلها، الاستنباط اللفظي، إدراك العلاقات بين الكلمات، ومعرفة المعاني)، والجزء الثاني كمي (أسئلة رياضية تتطلب الاستنتاج). لذا يتطلب على المستوى الدراسي التعامل مع درجات أجزاء الاختبار بصورة منفصلة، ومن ثم يفضل إعادة النظر في اختبارات القدرات العامة من خلال التعامل مع القدرات المتضمنة داخلها بصورة منفصلة أيضاً بما يتناسب مع الكلية التي يرغب الطالب / الطالبة الالتحاق بها.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة اهتمام القائمين على التعليم وأولياء الأمور بتطوير قدرات الطلبة اللفظية والكمية، وتحفيزهم للاهتمام باختبار القدرات العامة للذكور والإناث على حد سواء.
2. ضرورة تقييم الطلبة بموضوعية في المرحلة الثانوية، وخاصة لدى مدارس البنين، حتى تعكس درجات الطلبة في هذه المرحلة المستوى الحقيقي لقدراتهم ومهاراتهم.
3. ضرورة التركيز على مهارات التحليل والاستنتاج وحل المشكلات في أثناء التعليم الجامعي.
4. على وزارة التعليم تطوير مناهج التعليم العام، وتوجيه التعلم نحو تطوير القدرات العقلية العليا، والبعد عن الأساليب التقليدية.
5. هناك عوامل أخرى لا بد أخذها بعين الاعتبار عند قبول الطلبة في المرحلة الجامعية، بالإضافة إلى الاختبار التحصيلي واختبار القدرات العامة ومعدل الثانوية العامة، منها: المقابلات الشخصية واختبارات الشخصية.
6. ضرورة اعتماد الجامعات على اختبارات خاصة بها لقبول طلبتها فيها.
7. الاهتمام بأساليب التقويم الواقعي(الحقيقي) في تقييم طلبة الجامعات للوقوف على مستواهم الحقيقي، والتخفيف من اختبارات الورقة والقلم.
8. إجراء المزيد من الدراسات ذات العلاقة، منها:
أ. مقارنة القدرة التنبؤية لكل من معدل الثانوية العامة والاختبار التحصيلي واختبار القدرات العامة للتنبؤ بالمعدل التراكمي الجامعي بين الجامعات الحكومية والخاصة.

- ب. مقارنة القدرة التنبؤية لكل من معدل الثانوية العامة والاختبار التحصيلي واختبار القدرات العامة للتنبؤ بالمعدل التراكمي الجامعي بين التخصصات العلمية والتخصصات الأدبية في المدارس الثانوية.
- ت. إجراء دراسات للتعرف على التأثير الذي يمكن أن تحدثه خصائص ومتغيرات أخرى متعلقة بالطالب اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ، والتي يمكن أن تؤثر في القدرة التنبؤية لكل من معدل الثانوية العامة والاختبار التحصيلي واختبار القدرات .

المراجع العربية:

آل سعود، فيصل بن عبد الله المشاري. (2009). تطوير معايير قبول الطلاب في الجامعات السعودية: تجربة المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي. ورقة عمل في المؤتمر الإقليمي العربي (نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية)، القاهرة: مصر، 821 – 833.

خليل، ألهم. (2012). الإسهام النسبي لمحكات القبول بجامعة جازان في التنبؤ بالمعدل التراكمي للطلاب. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول للقياس والتقويم، المنعقد في المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، الرياض، 18- 20 محرم 1434 هـ (2- 4 ديسمبر 2012 م)

درندري، إقبال. (2012). اختبارات القبول بالجامعات السعودية في ضوء التوجهات الحديثة في صدق الاختبار. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول للقياس والتقويم، المنعقد في المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، الرياض، 18- 20 محرم 1434 هـ (2- 4 ديسمبر 2012).

الشهري، عبدالله. (2011). القيمة التنبؤية لمعايير القبول المستخدمة في جامعة الطائف. ورقة مقدمة إلى مؤتمر المنظمة العربية للمسئولين عن القبول والتسجيل في الجامعات بالدول العربية، جامعة الحصن، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي.

القاطعي، عبدالله والحربي، خليل. (2012). قدرة معايير القبول الجامعي على التنبؤ بالمعدل التراكمي للسنة الأولى في بعض الجامعات السعودية. المركز الوطني للقياس والتقويم التربوي، الرياض: المملكة العربية السعودية.

الغامدي، محمد. (2007). القيمة التنبؤية لاختبار القدرات العامة ومعدل الثانوية كمعايير قبول الطلاب في جامعة أم القرى. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

كيس، عبيد الله. (1989). لقيمة التنبؤية لمعايير القبول بجامعة أم القرى. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي. (2006). دليل الطالب التدريبي لاختبار القدرات العامة. الرياض: المملكة العربية السعودية.

المركز الوطني للقياس والتقويم التربوي. (1434 هـ). اختبار التحصيل الدراسي للتخصصات العلمية. الرياض: المملكة العربية السعودية.

الملق، محمد. (1982). العلاقة بين التحصيل الدراسي لطالب المرحلة الثانوية العامة وتحصيله الدراسي في المرحلة الجامعية الأولى. مجلة كلية التربية، 4، جامعة الملك سعود، ص ص 85- 95.

المراجع الأجنبية:

- Al-Rukban, M. O.; Munshi, F. M.; Abdulghani, H. M. & Al-Hoqail, I (2010). The ability of the pre-admission criteria to predict performance in a Saudi medical school. *Saudi Med. J.*, 31 (5), 560-654.
- Sternberg, R. J.; Bonney, C. R.; Gabora, L. and Merrifield, M. (2012). WICS: A model for college and university admissions. *Educational Psychologist*, 47 (1), 30-41. DOI: 10.1080/00461520.2011.638882.
- Young, J. (1993). Grade Adjustment Method. *Review of Educational Research*, vol. 63, No. 2, pp 151-165
- Wolfe, E & Johnson, G. (1995). Personality As a predictor of performance a college. *Educational and psychological measurement*, 55(2), 32-50.